

الحل المقترح لقضية المخطوفين

نمّا لا شكّ فيه أنّ إحدى النتائج القاسية للحرب اللبنانية هي قضية الخطف والفقدان والغياب .
ونمّا لا شكّ فيه أيضاً " أنّ الدولة المستمرة مسؤولة عن رعاياها والمقيمين على أراضيها ، من هنا يأتي واجبها بالتقصّي والتحرّي عن مصير أبنائها الذين خطفوا أو فقدوا أثناء الحرب .
إنّ الحلّ الذي تقترحه لجنة أهالي المخطوفين و لجنة الدفاع عن الحريّات العامّة والديمقراطية يندرج ضمن اطارين ، قانوني واجتماعي .

الاطار القانوني :

يتعلّق بضرورة الكشف عن مصير المخطوفين ، يمكن تلخيصه كالتالي :

- تقوم الدولة بتشكيل لجنة مهمتها الاستقصاء والتحرّي عن جميع المخطوفين والمفقودين على الأراضي اللبنانية بين تاريخي 1975/2/26 و 1990/10/13 . مع تمّن بأن تضمّ اللجنة المقترحة ممثلاً عن كل من لجنتي الأهالي والدفاع عن الحريّات .
- نتيجة لعملية الاستقصاء والتحرّي المذكورين ، فإن السلطة التنفيذية تعمل بشكل بديهي وفوري على اطلاق سراح من تجده حياً ، وتعلن وفاة من لا تجد له أثراً . (ربطاً) نسخة عن مشروع القانون المقترح والذي تقدّمت به اللجنتان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء منذ تاريخ 1993/2/25

- إنّ سبب اصرارنا على الكشف عن مصير المخطوفين يعود إلى :
- تأكيد سيادة الدولة والقانون . ونحن من أشدّ الناس حماساً إلى رؤية وطننا ينهض من كبوته ، وينفض عنه غبار الحرب ، ويخطو باتجاه بناء الدولة : دولة المؤسسات والعدل والقانون ، ومن الطبيعي أنّ هذا الأمر لن يتحقّق إلاّ بمعالجة واعية لنتائج الحرب التي عصفت ببلدنا .
- الحرص على توطيد السلم الأهلي والانصهار الوطني الحقيقيين . ولا شكّ أنّ ذلك يستلزم عدم اغفال الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها بحقّ أنفسنا ، وبحقّ بعضنا البعض ، وبحقّ وطننا .
- فالمكاشفة الصريحة والموضوعية لتقوم كل ما اقترفناه وأخذ الدروس والعبر منعاً لتكرارها مستقبلاً ، لا يمكن القيام بها إلاّ في زمن بناء السلم حيث تصفو العقول وترتاح النفوس وتزول التشنّجات والعصبيات . وأنّه من دون ذلك ، نكون كمن يدير حفلة تكاذب اجتماعي تؤدّي إلى سلام هشّ ، ونكون كمن يؤسّس لحرب أهلية جديدة لا سمح الله .
- ان من حقّ أهالي المخطوفين معرفة مصير ذويهم ، فلا يجوز أن يبقى هؤلاء سنوات وسنوات يكتوون بنار اللوعة والفراق . فمعرفة الحقيقة مهما كانت قاسية تبقى أكثر رحمة من حالة

الانتظار واللايقين التي تنهش لحمهم وأرواحهم وأعصابهم ... فزيارة القبر ووضع زهرة عليه تشكل نوعاً من الراحة النفسية لأهل الفقيد يصلون من أجله ، يناجونه ، يذرفون الدمع ، فلماذا يحرم أهالي المخطوفين وأبنائهم حتى من نعمة زيارة القبر ؟

الاطار الاجتماعي:

هناك أمر طالما ترددنا في طرحه بصوت عال خشية أن يساء فهمه عن قصد أو عن غير قصد. وبالتالي خوفاً من أن يقفز إلى واجهة مطالبنا ، ألا وهو الحالة الاجتماعية المتردية التي يتخبط فيها معظم أهالي المخطوفين ، والتي لم تعد تحتل السكوت والخوف سيما أنها تزيد من حدة المأساة . لذلك نطالب الدولة ببرنامج يكفل الرعاية الاجتماعية الشاملة لعائلات المخطوفين . فهل يجوز أن يعاقب ابن المخطوف على مدى سني حياته ؟ ألا يكفيه ما عانى ويعاني من جراء افتقاد حنان الأب ورعايته؟ معظم هؤلاء الأولاد حرموا من حق التعلم وزجوا في أتون الجهل والامية . فهل نتركهم فريسة للضياع بدل الأخذ بيدهم لملاقاة مستقبل واعد ؟

وهل يعقل أن تخرج زوجة المخطوف مرضها وتنتظر حتفها على باب المستشفى لأن جيوبها فارغة؟ لماذا تنفذ سوق العمل أولاد المخطوفين وزوجاتهم وأهاليهم ؟ لماذا لا ينظر إلى مخطوفي الحرب اللبنانية بمستوى ضحايا الاعتقال والأسر على أيدي العدو الاسرائيلي؟

هذا نوجز مطالبنا بالآتي :

1. اعطاء الأولوية لأبناء المخطوفين بالدخول إلى المدارس الرسمية .
2. تأمين راتب شهري للعائلات المعوزة التي فقدت المعيل الأساسي نتيجة الخطف ولا تجد من يقوم بأوداعها .
3. انشاء مراكز تأهيل مهني لعائلات المخطوفين بشكل يؤمن لهم اكتساب مهارة ما ، أو تعلم مهنة تضمن تحويلهم إلى أفراد منتجين ، الأمر الذي يؤدي ليس فقط لسد حاجاتهم ، بل إلى عملية مصالحة مع المجتمع والوطن . ونلفت هنا إلى ضرورة أن تشمل هذه الفئة البرامج التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية .
4. منح هذه الفئة قروضا صغيرة ، طويلة الأجل ودون فوائد ، تساعد على الانطلاق في عملية الانخراط في الانتاج .
5. فرض نسبة معينة لتوظيف هؤلاء في ادارات الدولة ومؤسساتها أسوة بالمعوقين .
6. استفادة الأهالي من تقديمات الضمان الاجتماعي عبر منحهم بطاقة صحية تبعد عنهم شبح المرض والموت .

7. اقامة نصب تذكاري يرمز إلى المخطوف ، يوضع في ساحة رئيسية ، يكون بمثابة تخليد له ،
وادانة ماثلة لجريمة الخطف تمنع الأجيال الناشئة من اللجوء إلى تكرارها مستقبلا".

نلفت النظر إلى أنّه يمكن البدء بتطبيق مشروع الرعاية المقترح على عيّنة من العائلات (جدول مرفق)
والتي جرى احصاء لعدد أفرادها ودراسة أوضاعها الاجتماعية على أن يتم استكمالها
لاحقا".

كما نلفت الاهتمام إلى أنّ هذه العيّنة موزعة على عدّة مناطق لبنانية وتنتمي إلى طوائف ومذاهب
مختلفة والتي خطف أفرادها على أيدي ميليشيات وأحزاب متعددة .
تشمل هذه العيّنة (45) عائلة ، مؤلفة من (124) شخصا ، تعاني من اختطاف (53) فردا منها .
مع الإشارة إلى ملاحظتين :

1. أنّ التفاوت بين عدد العائلات (45) وعدد مخطوفها (53) يعود إلى حالة اختطاف أكثر من
شخص واحد في العائلة الواحدة أحيانا".

2. أنّ عدد أفراد عائلات العيّنة يفوق الرقم (124) ، يعود السبب إلى الوضع الشخصي
للمخطوف :

- إذا كان عازبا ، طالت العيّنة والديه اللذين ما يزالان على قيد الحياة ، ولم تشمل احصاء
الاخوة والاخوات ، واعتمدت تسمية ذوي المخطوفين في هذه الحالة في الجدول.
- إذا كان الشخص المخطوف متزوجا ، تناولت العيّنة زوجته وأولاده فقط دون أن تشمل
والديه حتّى لو كان مقيما" معهما أو مسؤولا" عنهما قبل الخطف .

الفئة	العدد	المستوى التعليمي	الوضع المهني	عجز مالي	مشاكل صحية
		أمي (%) إبتدائي ثانوي	يعمل (%) لا يعمل		* *
ذوو المخطوفين	ذكر ٢٣		٦.	٤.	٥٢
	أنثى ٢٩		١.	٩.	٧٥
زوجة المخطوف	١٤	٥.	٥.	٥.	٨٦
أولاد المخطوفين	٥٨	١٢	٤٥	٣٣	٦٧
					-

* عمل غير ثابت

* * معظم المشاكل الصحية عبارة عن أمراض مزمنة وبحاجة إلى علاج دائم .